

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعنا القرآن الكريم والعلم والإسلامية
مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية



الملتقى الرابع للتأصيل المعرفي

ورقة:

مناهج المحدثين وتطبيقاتها
في مناهج البحث العلمي الحديث

د. محمد الأمين بلة الأمين

19-20 ذو القعدة 1437 هـ . 22-23 أغسطس 2016م

قاعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

مناهج المحدثين وتطبيقاتها في مناهج البحث العلمي الحديث

ملخص الدراسة:

يهدف البحث إلى بيان ملامح المنهجية العلمية التي أرسى دعائمها وابتكر قواعدها علماء المسلمين في عصر تدوين السنة النبوية، مع جهود البحث في التعامل مع السنة النبوية ونقد السند والمتن، إرساءً لقواعد البحث العلمي لدى علماء المسلمين. إنَّ تعامل العلماء اليوم في أبحاثهم بطريقة مختلفة لما عليه علماء الحديث في الأمس، لا يلغى أسبقية علماء الأمس في هذا الميدان، فذلك شأن كل العلوم؛ إذ بدأت ملامحها عامة وخطوطها عريضة، ثم وضّحت وفصلت وقتنت مع تطور الزمن وتضافر الجهود. كما يأتي البحث محاولة لربط الجانب التأصيلي بالجانب التطبيقي، ويتناول بالدراسة الحديث عن أربعة مناهج يكثر استخدامها في الوسط العلمي، وهي: المنهج التحليلي، والمنهج المقارن والاستقرائي؛ ومنهج استرداد التاريخ إذ يتم التعريف بها كما هي عند أرباب المناهج العلمية في العصر الحديث، وإيراد نماذج من استخدام المحدثين لها في أبحاثهم الحديثية. مما يؤكد استخدام المحدثين في مناهجهم للتعامل مع الحديث النبوي لمناهج البحث في شتى أنواع العلوم الحديثية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ثم الاستقرائي.

المقدمة

كانت بداية التدوين والتصنيف في زمن التابعين، وكان أول من صنف في الإسلام ابن جري، وقيل: مالك بن أنس للموطأ، وقيل: الربيع بن صبيح، ثم جاء البخاري ومسلم والدارمي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد، فكان لكل منهم طريقةً ومنهجاً في جمع السنة وتصنيفها¹.

فمن المصنفين من قصرت همته على تدوين الحديث مطلقاً؛ ليحفظ لفظه ويستنبط منه الحكم، كما فعل الإمام أبو داود الطيالسي وعبد الله بن موسى الضبي وغيرهما. ومنهم من أثبت الأحاديث في مسانيد رواتها، فيذكر مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ويثبت فيه كل ما رواه عنه، ثم يذكر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهكذا واحداً بعد واحد، كما فعل الإمامان أحمد بن حنبل والحميدي وغيرهما. ومنهم من يُثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها، فيجمع الأحاديث تحت الأبواب، فإن كان الحديث في معنى الطهارة ذكره في باب الطهارة، وإن كان في معنى الصلاة ذكره في باب الصلاة، كما فعل الإمام مالك في الموطأ، ومن اقتدى به من بعده كالبخاري ومسلم، وكذا أصحاب السنن كأبي داود والترمذي وغيرهما. ومنهم من استخرج الأحاديث التي تتضمن ألفاظاً لغوية ومعاني مشككة، فوضع لها كتاباً قصره على ذكر متن الحديث وشرح غريبه وإعرابه، ولم يتعرض لذكر الأحكام، كما فعل الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن قتيبة. ومنهم من ذكر الأحكام وآراء الفقهاء، كما فعل الإمام الخطابي في معالم السنن، ومنهم من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث، كما فعل الإمام أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي وغيره. ومنهم من قصد استخراج أحاديث تتضمن الترغيب والترهيب، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية، فدونها وفق ترتيب معين، كما فعل أبو محمد البغوي في المصابيح. فالمنهج الإسلامي في الرواية منهج ملاحظة مباشرة، وتجربة تقوم على التثبت والتحري، والدقة في النقل، والصدق في الأداء، وهذا المنهج فيه من خصائص المنهج العلمي الشيء الكثير، فهو منهج استقرائي يقوم على التجربة والملاحظة المباشرة، ويبدأ من الجزئيات، وينتهي بالكليات. وليس هو منهج أسلافنا في الرواية فحسب، بل إنه هو المنهج المعبر عن روح الحضارة الإسلامية عامة. إلا إنهم رغم أصالة هذا

1 / الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1404، 611/1، وانظر: ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي، ت د. محي الدين عبد الرحمن رمضان، ط3 1406، دار الفكر، دمشق، 92/1، وانظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 90/1.

المنهج ودقته عندهم، لم يكونوا يبدون اهتماماً لإظهار ملامح هذا المنهج والخيوط العريضة التي يدور في فلكها، بل كانوا يتعاملون في غالب أحيانهم على أن سامع أقوالهم خبيرٌ بمقاصدهم، مدركٌ لأساليبهم. وكذلك كان الشأن في كل الأوساط العلمية التي تناولت ميادين العلوم الأخرى. وهذا ما يجعلنا نميز بين منهج المتقدمين والمتأخرين؛ إذ لا ندعى أن المتقدمين قد تعاملوا مع أنواع المناهج المعروفة اليوم بسماتها وخصائصها الراهنة، بل إنهم كانوا ينطلقون وفق عمليات فكرية تقودهم إلى النتيجة، لا بشكل منظم منسق مسبق، بل بشكل طبيعي دون تعقيد وترتيب وتنظيم، وهذا ما جعل أبحاثهم تحمل روح المنهجية العلمية دون أسمائها وشكلياتها. وهذا ما يجعلنا نوقن بوجود المنهجية العلمية في أبحاثهم، كما نوقن بضرورة أن نركز في أبحاثنا على إبراز ملامح المنهجية ومعالمتها، وفق الأطر المنهجية الحديثة.¹ ولكي يزداد الأمر وضوحاً يمكن القول: إن كثيراً من موضوعات علم أصول الحديث التي تناولها المتقدمون قبل المتأخرين بالبحث والدرس، تحتاج بحثاً منهجياً للوصول إلى حكم صادق فيها، وخذ على سبيل المثال: المنهج الاستقرائي، فإنك إذا نظرت إلى علم أصول الحديث وجدت كثيراً من مباحثه مبنية على الاستقراء؛ فقضية التواتر، والعدالة، وعدم الشذوذ، والتعليل، والقطع بثبوت الخبر وظنيتها، وقضية الغرائب والتفرد، والمتابعة والشاهد، والمحكم من الحديث، والناسخ والمنسوخ، والمبهم، والمسلسل، والمعنعن، وغيرها من القضايا، جميعها تقوم على الاستقراء، ولا يمكن الحكم بوجودها؛ نفيًا أو إثباتًا، أو بتوصيفها إلا بعد أن يقوم الناقد باستقراء جزئيات بحثه ليعطي تعميمه في المسألة. ولا بدّ من الملاحظة أن غاية هؤلاء العلماء في سعيهم إلى الدقة والموضوعية، كانت دوماً الوصول إلى مرضاة الله تعالى بنصرة دينه وذب الكذب والخطأ عن سنة نبيه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. ولا أدلّ على الابتكار في هذا المنهج من النظرة التاريخية إلى كيفية حفظ الأمم لكتبهم المنزلة على أنبيائهم. يجد أن الجو كان فارغاً من أي تأصيل أو أثر من قاعدة تتبع في أصول حفظ الوثائق وضبطها، بل كان واقع الأمم مظلماً؛ إذ فرّطت في كتبها المقدسة، وتلقفت أقاويل وأقاصيص خرافية لبّست بها كتب دينها، مما يدل على خطورة المهمة العظيمة التي تحمّلها الصحابة رضی الله عنهم، ليؤدوا الحديث كما سمعوه، وكما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة في الفترة التي أعقبت وفاته صلى الله عليه وسلم .

الفصل الأول

1/ عبد العزيز محمد الخلف، سبق المحدثين في استخدام مناهج البحث العلمي، ص9.

مفاهيم ومصطلحات

1- **المنهج لغة:** المنهج و المنهاج: الطريق الواضح، والنهج من نهج الطريق: أبانه وأوضحه، ونهجه: سلكه، قال تعالى: {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} [المائدة: 48]. وباستعراض هذه الكلمة نجدها تدور حول ثلاثة معان:

الأول: الطريق المستمر: قال الراجز:

من يك ذا شك فهذا فلج ماء رواء وطريق نهج

الثاني: الطريق المستقيم. الطريق البين الواضح.¹

2- **المنهج اصطلاحاً:** عرف المنهج في المصطلح بأنه: "خطة منطقية لعدة عمليات ذهنية أو حسابية بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها"². كما قيل: "هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"³.

3- **المقصود بمناهج المحدثين:** من التعريفات آنفة الذكر نلاحظ أنه يقصد بمناهج المحدثين: الطرق التي سلكها الأئمة المحدثون في رواية الأحاديث، والتعليق عليها، وتصنيفها، بحسب شروط معينة، أو بمعنى آخر: أصولهم في نقدهم الرواة ومروياتهم، واصطلاحاتهم في فهم، وشروطهم في تصنيف كتبهم، ومواردهم فيها، وكل ما يتعلق بهذه المسائل⁴ واستناداً إلى هذه المعاني، وتماشياً مع أهداف البحث، يمكننا تعريف منهج المحدثين: بالكيفيات العملية المنظمة التي كان المحدثون يتعاملون بها مع نقد الحديث النبوي الشريف سناً وامتناً، وجرحاً وتعديلاً، وشروط الجرح والمزكي، والتصحيح والتضعيف وما يتعلق بذلك من ضوابط وأصول، والتصنيف وما يلحق به من قواعد عامة أو خاصة، والأسس التي ساروا عليها في ذلك.

4- **المحدث:** هذه مرتبة من مراتب العلماء المعنيين بدراسة السنة المتخصصين

1 / ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (383/2)، تفسير الطبري، 211/6، القاموس المحيط، 218/1.

2 / عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، 1963م، ص5.

3 / المعجم الفلسفي، معجم اللغة العربية، 1983م، ص195.

4 / مناهج المحدثين، 1/1،

فيها، وهذه المراتب على النحو التالي: أمير المؤمنين في الحديث، حجة، حافظ، محدث، مسند . وقيل هذه المراتب أولها الطالب، وهو الراغب في الحديث المبتدئ فيه، ثم المحدث، وهو الأستاذ الكامل، وكذا الشيخ والإمام بمعناه، ثم الحافظ، وهو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوال الرواة جرحاً وتعديلاً وتاريخاً، ثم الحجة، وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث¹. وباستعراض ما استعملت فيه هذه الكلمة نجد أن لها ثلاثة معان من حيث الاصطلاح وهي²: عند المتقدمين المحدث مرادف للحافظ.

عند المتأخرين: من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع بين رواياته واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وهو دون الحافظ. المحدث في عصرنا أقل شأنًا، وأقل حفظاً، إذ ينظر لكل عصر بحسبه.

ثانياً: أنواع مناهج المحدثين:

يمكن تفسير مناهج المحدثين باعتبارات متعددة، منها:

1- العموم والخصوص³: حيث توجد مناهج عامة اتبعتها جميع المحدثين في الرواية والتحمل والكتابة ونحو ذلك، ومناهج خاصة تتعلق بشروط كل إمام في الأسانيد والمتون التي أوردها في مصنفه.

2- التقدم والتأخر: حيث اعتمد الأئمة المتقدمون أسلوباً وطريقة تناسب قصر أسانيدهم وزيادة ضبطهم، وسار الأئمة المتأخرون على منهاج مغاير لذلك، يتوافق مع طول الأسانيد وقلة الضبط ونحو ذلك.

3- التشدد والتساهل: لم يتفق الأئمة المحدثون على منهج واحد في التصنيف أو في الحكم على الرجال بالضبط أو العدالة وغير ذلك، وإنما تنوعت مناهجهم وتباينت، وعندما تمت المقارنة بين كتبهم وأحكامهم على الرجال وجدنا منهم المتشدد والمعتدل والمتساهل.

ثالثاً: فوائد معرفة مناهج المحدثين:

1 / الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبي بكر، ت: أبو عبد الله السورقي، و إبراهيم حمدي المدني، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 22/1، و ابن الصلاح في المقدمة ، 61/1.

2 / الحطة، 135-140.

3 / ابن الصلاح ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، ط 1، 1984م، مكتبة الفارابي، ص 207.

1/ الوقوف على طريقة اختيار الأحاديث وترتيبها بالنسبة إلى بعضها، حيث يفيدنا ذلك في معرفة الناسخ من المنسوخ، والراجح من المرجوح، وطرق الجمع بين الأحاديث المختلفة، وشرح الغريب، وذلك بمقارنة الروايات ببعضها، وتمييز المدرج في الحديث من نص الحديث.

2/ التعرف على شروط الأئمة أصحاب المصنفات، وتمييز المعتدل من المتشدد والمتساهل منهم، فما يصححه ابن حبان قد لا يصححه البخاري، وما يصححه الحاكم قد لا يوافقه على تصحيحه الذهبي أو غيره.

3/ معرفة الطرق التي تم بها تحمُّل كل حديث وأداؤه، سماعاً أو عرضاً أو إجازة أو وإجادة أو غير ذلك من طرق التحمل والأداء، وذلك يفيد في معرفة المتصل والمنقطع ونحو ذلك.

4/ معرفة مكانة ومنزلة أصحاب المصنفات، والوقوف على ما بذلوه من جهد في رواية الحديث ونقده.

5/ معرفة طرق التصنيف، حيث يفيد ذلك في معرفة طرق تخريج الأحاديث، كما أن معرفة مناهج المحدثين في تدوين الحديث وضبطه يفيدنا كثيراً في تحقيق المخطوطات الحديثية.

6/ تنمية الفكر العلمي والمنهجي، وصقل مهارة البحث، وإيجاد روح الإبداع والرغبة في التطوير وفق أسس علمية مدروسة ومناهج دقيقة.

رابعاً: المناهج العامة للمحدثين:

رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم اتفقوا على مبادئ ومناهج لم يحدوا عنها، ورغم أنهم لم يدونوا تلك المناهج أو يسطروها في كتبهم، إلا أنهم ورثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم، فصارت تلك المناهج سمة للمشتغلين بهذا الفن الجليل، يأخذها اللاحق عن السابق، وهذا لم ينف وجود مناهج خاصة لكل إمام منهم، التزم بها وسلكها في مروياته أو مصنفاته، وحسبنا في هذا المقال أن نقف على مناهجهم العامة التي اتفقوا عليها، ثم نُعرِّج فيما بعد على مناهجهم الخاصة. يقصد بالمناهج العامة للمحدثين: الكيفيات والأساليب والطرق التي سلكها جميع المحدثين أو اتفقوا عليها في طلب الحديث أو روايته أو كتابته وضبطه أو تحمله وأدائه، وسوف نتعرض لأبرز تلك المناهج.

1- المنهج العلمي:

هذا المصطلح يعني فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون. ويضاف إليها كلمة علمي لتؤكد مميزات استعمالها¹. وسنقف في هذه الدراسة على ثلاثة أنواع من المناهج هي: منهج البحث التحليلي، ومنهج استرداد التاريخ، ومنهج البحث المقارن، ومنهج البحث الاستقرائي.

5-البحث العلمي: هناك تعريفات كثيرة للبحث العلمي عند العلماء؛ ولكن نذكر هنا بعض هذه التعريفات: عرف البحث بأنه: "طريقة يمكن بها حل المشكلات المعقدة، وذلك في محاولة من الباحث لتعميق جذور المعرفة الإنسانية². وعرف البحث بأنه طريقة تفكير. وتارة يعرف ب: طريقة النظر في الحقائق المتراكمة التي تم تجميعها لتتحدث عن عقل الباحث³.

الفصل الثاني

نشأة وتطور منهج النقد عند المحدثين

1/ د. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، مطبعة خالد حسن الطرابيشي، ط2، جدة ، 1395هـ، 1975م ، ص48.

2/ د. عبد الجواد بكر، منهج البحث المقارن، بحوث ودراسات، ط1، دار الوفاء، الاسكندرية، 2003/، ص8.

3/المصدر نفسه.

بدأ وضع القواعد النقدية الأولى للتعامل مع الحديث سنداً وممتناً، لمواجهة حركة الوضع التي أضحت تشكل خطراً يهدد مكانة السنة التشريعية، فانبرى الجهابذة من علماء المسلمين من النقاد خاصة بعد مرور القرون الثلاثة الأولى، فكانت المؤلفات الأولى في علم مصطلح الحديث؛ خاصة ما سجله الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه "الرسالة" وهو عبارة عن منهج استدلالي اختلط بقواعد علم أصول الفقه، فسر كيفية تفسير النص، مع التطرق المحدود إلى العامل مع الرواية صحة وضعفاً، لكن هناك تأليف مستقل في منهج النقد الحديثي؛ ككتاب "المحدث الفاصل" للرامهرمزي (ت360هـ)، وكتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (ت405هـ).

1/ تطور المؤلفات في النقد:

تطورت بعد ذلك المؤلفات في منهج نقد الحديث عندما تمكن الخطيب البغدادي من تأليف كتب كثيرة في أنواع علوم الحديث؛ مثل كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، والكفاية في علم الرواية" وغيرها من المؤلفات التي لم يسبقه أحد في تأليف مثلها، ويعتبر ابن الصلاح الشهرزوري (ت643هـ) في مقدمته المشهورة والتي لقيت اهتماماً كبيراً من الشروح والتكثبات والتعقيبات والمختصرات مما جعلها محوراً لجهود مؤلفيها¹. مما أكسب المنهج النقدي ثباتاً في عناصره، ساعد عليه قول ابن الصلاح بإغلاق باب الاجتهاد في الحكم على الأحاديث والاكتفاء بأقوال المتقدمين لعجز المتأخرين. ظل الحال هكذا على ما هو عليه حتى القرنين الثامن والتاسع عند سقوط بغداد الذي أنجب ردة فعل علماء كبار مثل الذهبي (ت748هـ)، والعراقي (ت806هـ)، وابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، الذين رفضوا حجج ابن الصلاح وقاموا بأعمال نقدية رائعة²؛ منهم: ابن القطان (ت628هـ)، والضياء المقدسي (ت643هـ)، وزكي الدين المنذري (ت656هـ). فكان تدوين السنة في الكتب المعتمدة المعروفة، ولذلك كان الاطلاع على أحوال هؤلاء الرواة والنقلة، وتتبع

1/ د- أكرم ضياء العمري، منهج النقد عند المحدثين، المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1412هـ-1992م، ج2 ص530،

2/ الصنعاني، أبي إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ط1، 1417هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1/118،

مسالكهم، وإدراك مقاصدهم وأغراضهم، ومعرفة مراتبهم وطبقاتهم، وتمييز ثقافتهم من ضعفهم هو الوسيلة الأهم لمعرفة صحيح الأخبار من سقيمها، مما نتج عنه نشوء علم عظيم وضعت له القواعد، وأسست له الأسس والضوابط، فكان مقياساً دقيقاً ضبطت به أحوال الرواة، من حيث التوثيق والتضعيف، ذلك هو (علم الجرح والتعديل)، الذي لا نظير له عند أمة من الأمم، حتى عدّ هذا العلم نصف علم الحديث. من الأمور المعلومة بداهة أن لا سبيل إلى معرفة ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ والذي يطالع كتب الرجال والتراجم والجرح والتعديل، يقف مبهوراً أمام هذا العلم الذي لا يمكن أن يكون وضع صدفة أو تشهياً، بل بذلت فيه جهود، وفنيت فيه أعمار، حتى بلغ قمة الحسن ومنتهى الجودة. ومع أن الموضوع لم يحظ بالعناية الكافية من الباحثين والمؤلفين في علم الحديث، فإنه لا بد من الإشارة إلى جهود مصطفى الأعظمي في كتاب "منهج النقد عند المحدثين"، الذي كان خطوة في هذا الاتجاه، على الرغم من أن المؤلف اقتصر على المقارنة بوصفها المنهجية الحديثية الوحيدة، وأقام بحثه على خطى قواعدية لا منهجية في موضوع أحوال الرواة. وكذلك فإن كتاب نور الدين عتر "منهج النقد في علوم الحديث" يعدّ خطوة أخرى في هذا الاتجاه، رغم أنه لم يشر إلى أي ملمح منهجي تقوم عليه العملية النقدية، وإنما أشار من خلال ترابط أنواع علوم الحديث إلى وجود نظرية نقدية كاملة.

2/ مرحلة المنهج النقدي المتكامل:

في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تدخل عالماً حضارياً جديداً؛ يجرّد التراث الكلاسيكي اليوناني والروماني، وتدرس تاريخها، وتؤسس للجامعات والأكاديميات العلمية، وتبلور الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر مؤسساتها المختلفة، ولم تغفل بعد ذلك حتى هذه اللحظة، بدأ الظلام يخيم على عالمنا الإسلامي منذ القرن الخامس الميلادي، ومما حظي بالاهتمام الكبير المنهج النقدي في التعامل مع النصوص والروايات التراثية التاريخية والاجتماعية، ولم تسفر كل المحاولات المبذولة إلا في القرن الحادي عشر الهجري، حيث ضمت جهود العالم بيكون والفيلسوف

ديكارت وأصحاب منطق بورت رويال في هذا الموضوع¹، ولكن لم يستخدم هذا المنهج إلا في العلوم الرياضية والطبيعية، ويختلف استخدامه في العلوم الاجتماعية حتى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي. وشاع استعماله في القرن العشرين وتبعت طرائقه لما اتسعت المعرفة الإنسانية، ولكنها تخضع جميعاً للتفكير العلمي الذي يقوم على عدد من الخطوات التي يسترشد بها الباحث في دراسته².

4/ تطور منهج البحث العلمي في الحضارة الإسلامية:

1- عرف علماء المسلمين منهج البحث العلمي مع نزول القرآن:

الإنسان عبر تاريخه الطويل في حالة بحث مستمر في أشياء الكون وظواهره ومحاولة فهمها، وتفسيرها وتطويعها لخدمة الإنسان، والإرتقاء بحياته، ومما لا شك فيه أن التطور الحاصل على المنهج بوصفه طريقة التفكير السليمة للعقل البشري كان بطيئاً جداً، فقد استغرق هذا التطور عدة قرون حتى وصل إلى شكله الحالي. وهذا ما يجعلنا نقول -ونحن نحاول تتبع هذه الفكرة في العصور الإسلامية- إنَّ المنهج قد انتكأ على نتاج العصور السابقة، وكان من الطبيعي أن يفيد العرب من الحضارات والمناهج والمعارف السابقة لهم، فالحضارة الإنسانية عِقدٌ متصل الحلقات، والحضارة الإسلامية حلقة الوصل بين ما قبلهم من اليونان والهنود وحضارة أوروبا في عصر النهضة، إلا أن المسلمين لم يكونوا ناقلين لعلوم من سبقهم فحسب، بل أضافوا إليها كثيراً من العلوم والفنون ذات الأصالة العلمية. فالمنهج التأملي هو الموسوم بعلم المناهج ولم تعرف كلمة المنهج بمعناها الاصطلاحي في أوروبا إلا مع عصر النهضة الحديثة، وذلك حين صاغ (بيكون) قواعد المنهج التجريبي في كتابه (الأورغانون الجديد)، واكتشف (ديكارت) قواعد المنهج الاستنباطي وأعلن ذلك في كتابه (مقال عن المنهج)، وعلى ذلك يكون القرن السادس عشر الميلادي هو القرن الذي شهد ميلاد المنهج العلمي في أوروبا بمعناه الاصطلاحي المعروف³. ولكن المسلمين قد عرفوا المنهج العلمي مع نزول القرآن الكريم، وكان لتوجيهات القرآن وحثه على النظر والتأمل، ودعوته إلى البرهان والدليل، ومحاورته لأهل الكتاب وعبد الأوثان، وأمره بالتعرف على العلل والأسباب.

2- سبق المحدثون في تأسيس منهج البحث العلمي:

1/ الصنعاني، مصدر السابق، ص531.

2/د. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، مصدر سابق، ص34-35.

3/ عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ص5.

لقد استفاد المسلمون من التوجيهات القرآنية، وصاغوا قواعد البحث العلمي المنظم في جميع المجالات، ما كان منها في مجال التوثيق للأخبار والمرويات، وما كان منها في مجال القضايا والأحكام، وما كان في مجال علوم الكون والإنسان وسنة الله في الأنفس والآفاق، وكان لهم فضل السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث، وفي تطبيقاتها في المجالات المعرفية المختلفة مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وامكانياته، وفق قواعد سهلة وبسيطة ومفيدة¹. لقد اتبع علماء المسلمين في جهودهم العلمية أساليب مبتكرة في البحث، فاعتمدوا على الاستقراء والملاحظة، واستعانوا بأدوات القياس للوصول إلى النتائج العلمية، ونبغ منهم كثيرون، منهم: الحسن بن الهيثم، وجابر بن حيان، ومحمد بن موسى الخوارزمي، والبيروني، وأبو بكر الرازي، وابن سينا، وغيرهم.

3- الأصول الفلسفية لمناهج البحث العلمي:

إن الاعتقاد الذي كان يسود في الأوساط العلمية لدى الباحثين -شركيين وأوروبيين- أن قضية المنهج تعود إلى أرسطو، يقول الدكتور توفيق الطويل في ذلك: "أن المنطق الأرسططاليسي، قوبل في العالم الإسلامي، -حين توالت تراجمه- أحسن مقابلة، فسرعان ما اعتبرته المدارس الإسلامية -على اختلاف نزعاتها وتباين أغراضها- قانون العقل الذي لا يرد، والمنهج العلمي، الثابت؛ تعاريفه وحدوده ثابتة، وأحكامه وقضاياها مسلمة، وأقيسته منتجة لليقين وموصلة إلى العلم. وبهذا حلَّ الباحثون مشكلة المنهج في العالم الإسلامي. إنَّ هذا المنهج كان أرسططاليسياً، إنَّ في كليته وإنَّ في تفصيلاته"². ولكن الأبحاث المتأخرة التي تناولت نشأة المنهج في العالم الإسلامي، أثبتت مجانية هذه الفكرة للصواب؛ إذ كانت الروح الإسلامية تستمد مقوماتها من بيئة مخالفة، وجنس مخالف، وتصور حضارى جديد، وتتأى أشد التأى عن النظر في العوالم اليونانية الفكرية من ميتافيزيقيا وفيزيقيا وغيرهما. فكان من الضروري أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان، تستمد مقوماته من حضارتها العلمية بحيث يكون طابع تلك الحضارة الأساسى وجوهرها الوحيد، ويؤكد ذلك أن للمنهج ارتباطاً وثيقاً بالأصول الاعتقادية، "فإذا كانت العقيدة مادية كان المنطق المسيطر على الأجوبة منطقاً مادياً، وإن كانت العقيدة تصورية مثالية نَحَتْ نظريات البحث منحىً تصورياً مثالياً"³. وهنا يمكننا القول بأن

1/ د. حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه، دورية دعوة الحق، العدد(183)، 1416هـ، 1998، ص10.

2/ توفيق الطويل، العلم والعرب في عصر الإسلام الذهبي، النهضة العربية، بدون تاريخ، ص34.

3/ د. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، 159-160، عالم المعرفة، المجلس الكويتي، مارس 1978م.

أصول الإيمان الإسلامية، لا بدّ أن تكون هي الأصول الاعتقادية الأولية لمناهج البحث العلمي لمنطق الإسلام ونظرية المعرفة. وبالمثل فإن الأيديولوجيات أو الفلسفات والعقائد الجاهلية هي الأصول الفلسفية لمناهج البحث عند أصحابها، سواء استطاعوا أن يوافقوا بين هذه العقائد وبين هذه المناهج أو تعسفوا في ذلك، فإنهم لا يمكنهم إنكار الصلة الوثيقة بين العقيدة والمنطق أو بين العقيدة والمنهاج¹. وهذا ما يجعلنا نعتقد أن الفكر الإسلامي تجاوز الحدود الصورية لمنطق أرسطو، بل وعارض المنهج القياسي العلمي، وخرج على حدوده، إذ إن الأقيسة المنطقية أحكام ذهنية، والموجودات الخارجية متشخصة، فالتطابق بينهما غير يقيني؛ لأن المادة قد تحول دون ذلك، يقول الدكتور محمد زيان عمر: "وقد ظل المفكرون فترة طويلة يسيرون داخل دائرة أسلوب أرسطو، حتى حمل العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، فكان لهم فضل وضع الفكر الإنساني في مساره الصحيح على طريق الأسلوب العلمي في البحث، فالفكر العربي في جوهره فكر تجريبي، تجاوز حدود المنطق الصوري، حيث اهتم العلماء العرب بالملاحظة والتجريب بجانب التأمل العقلي، كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس، ولا يستطيع الدارس للنهضة العلمية الإسلامية أن يغفل اهتمام العرب بالتجارب للوصول إلى المعرفة. ولذلك نجدهم نبغوا في العلوم التي تعتمد على الاستقراء وعلى اختبار الحقائق اختباراً تجريبياً مثل الفلك والطبيعة والكيمياء وغيرها"². إضافة إلى ذلك، لا بدّ من القول بأن الفكر الأوروبي في عصر النهضة لو لم يتكئ على نتائج أبحاث علماء المسلمين لاضطر إلى الانطلاق من نقطة الصفر، الأمر الذي يجعل نهضته تتأخر عصوراً كثيرة، يقول سارتون Sarton أحد مشاهير العلماء الأمريكيين في تاريخ العلوم: "لقد كان العرب أعظم معلمين في العالم في القرون الثلاثة: الثامن، والحادي عشر، والثاني عشر الميلادي، ولو لم تنتقل إلينا كنوز الحكمة اليونانية لتوقف سير المدنية بضعة قرون، فوجود حسن بن الهيثم وجابر بن حيان وأمثالهما كان لازماً وممهداً لظهور غاليليو ونيوتن، ولو لم يظهر ابن الهيثم لاضطر نيوتن أن يبدأ من حيث بدأ ابن الهيثم، ولو لم يظهر جابر بن حيان لبدأ غاليليو من حيث بدأ جابر"³. ويقول بريفولت Briffault: "إن ما يدين به علمنا لعلم العرب ليس هو ما قدموه لنا من اكتشافهم نظريات مبتكرة غير ساكنة. إن العلم يدين للثقافة العربية بأكثر من هذا؛ إنه يدين لها بوجوده... إن علم النجوم ورياضيات اليونان كانت عناصر أجنبية لم نجد لها مكاناً لائقاً في الثقافة اليونانية. قد أبدع اليونان المذاهب وعمموا الأحكام، ولكن

1/ سبق المحدثين في استخدام مناهج البحث العلمي، مصدر سابق، ص 8.

2/ د. محمد زيان عمر، مصدر سابق، ص 33.

3/ نصر محمد عارف، قضايا إشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1986م، ص 61.

طرق البحث، وجمع المعرفة الوضعية وتركيزها، ومناهج العلم الدقيقة، والملاحظة المفصلة العميقة، والبحث التجريبي، كانت كلها غريبة عن المزاج اليوناني. إن ما ندعوه بالعلم ظهر في أوروبا كنتيجة لروح جديد في البحث، ولطرق جديدة في الاستقصاء، طريق التجربة والملاحظة والقياس، ولتطور الرياضيات في صورة لم يعرفها اليونان. وهذه الروح وتلك المناهج أدخلها العرب إلى العالم الأوروبي¹. فالنهضة المعرفية الغربية، ومناهج البحث العلمي يعود الفضل فيها إلى علماء المسلمين كما شهد بذلك المنصفون من علماء الغرب، ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أن العلماء المسلمين كانوا متوجهين بكليةهم إلى صياغة النظريات التي ترسم حدود التفكير البشرى وتوضح سمات المنهج العلمي، بل إن الأمر قد يكون على العكس من ذلك، فهم رغم تفوقهم العلمي في تلك العصور، إلا أن توجهم ركز على تطوير العلوم لا على ابتكار نظريات تحكم تلك العلوم؛ لأنهم كانوا يسيرون في أبحاثهم وفق منهج علمي، تشريته عقولهم عملياً، وإن لم تكن قد رسمته أقلامهم نظرياً. وهذا كانت له أسباب تبرره، منها ما قاله روزنتال: "إن الشرق لم يستسلم الاستسلام كله لخطر إحلال الفلسفة الكلامية المحدودة النطاق محل التراث الفكري الخصب المتنوع، أما الغرب الذي لم يكن يعرف شيئاً يذكر سوى الفلسفة الكلامية، فقد أدى به فقره الفكري إلى وضع نظام صارم للبحث العلمي. وبما أنه لم يكن عند الغربيين سوى عدد محدود من الأفكار لم يبق لديهم سوى تشرية هذه الأفكار ثم إعادة تركيبها مرة بعد أخرى. وهذه الطريقة التي اتبعتها الغرب أسفرت عن خلق ألوان رقيقة من طرق العرض الأدبي"². هذا ما يتعلق بالعلوم عموماً، أما ما يخص علم الحديث فإنه ليس يخفى على أحد أن هذا العلم الذي ابتكره جهاذة العلماء قام على منهج علمي بلغ القمة في دقته، ذلك أن نقاد الحديث اتبعوا كل الوسائل العلمية والنقدية التي من شأنها أن تصل إلى الحكم الصادق على الراوي، من تحليل واستقراء ومقارنة. فالمنهج الإسلامي في الرواية منهج ملاحظة مباشرة، وتجربة تقوم على التثبت والتحرى، والدقة في النقل، والصدق في الأداء، وهذا المنهج فيه من خصائص المنهج العلمي الشيء الكثير، فهو منهج استقرائي يقوم على التجربة والملاحظة المباشرة، ويبدأ من الجزئيات، وينتهي بالكليات. وليس هو منهج أسلافنا في الرواية فحسب، بل إنه المنهج المعبر عن روح الحضارة الإسلامية عامة. وكذلك كان الشأن في كل الأوساط العلمية التي تناولت ميادين العلوم الأخرى. وهذا ما يدعونا أن نوقن بوجود المنهجية العلمية في أبحاثهم، وأن نركز في أبحاثنا على إبراز ملامح

1/د. يوسف السويدي، كتاب الإسلام والعلم التجريبي، الكويت، 1400، نقلاً عن قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية، ص 154.

2/ عبد العزيز محمد الخلف، سيق المحدثين في استخدام مناهج البحث العلمي، مصدر سابق، ص 12.

المنهجية ومعالمها، وفق الأطر المنهجية الحديثة.¹ ويمكن أن نقول هنا: إن كثيراً من موضوعات علم أصول الحديث التي تناولها المتقدمون قبل المتأخرين بالبحث والدرس، تحتاج بحثاً منهجياً للوصول إلى حكم صادق فيها، وخذ على سبيل المثال: المنهج الاستقرائي، فإنك إذا نظرت إلى علم أصول الحديث وجدت كثيراً من مباحثه مبنية على الاستقراء؛ ففضية التواتر، والعدالة، وعدم الشذوذ، والتعليل، والقطع بثبوت الخبر وظنيته، وقضية الغرائب والتفرد، والمتابعة والشاهد، والمحكم من الحديث، والناسخ والمنسوخ، والمبهم، والمسلسل، والمعنعن، وغيرها من القضايا، جميعها تقوم على الاستقراء، ولا يمكن الحكم بوجودها؛ نفيًا أو إثباتًا، أو بتوصيفها إلا بعد أن يقوم الناقد باستقراء جزئيات بحثه ليعطي تعميمه في المسألة. ولا بدّ من الملاحظة أن غاية هؤلاء العلماء في سعيهم إلى الدقة والموضوعية، كانت دوماً الوصول إلى مرضاة الله تعالى بنصرة دينه وذب الكذب والخطأ عن سنة نبيه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. مما يدل على خطورة المهمة العظمى التي تحمّلها الصحابة رضي الله عنهم، ليؤدوا الحديث كما سمعوه، وكما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وخاصة في الفترة التي أعقبت انتقاله إلى الرفيق الأعلى .

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية لمناهج المحدثين على مناهج البحث العلمي الحديثة

من خلال دراستنا لمناهج المحدثين في نقد الحديث متناً وسنداً نستطيع أن نستنتج أنّ المحدثين كانوا سابقين في استخدام مناهج البحث في دراساتهم، وكانت أبحاثهم في الجرح والتعديل في ميدانه التطبيقية ملتزمة بذلك، وهم من وضع قواعد البحث العلمي التي يعتمد عليها في نقد الرواية، وقواعد التصنيف للرواة، وهم من وضع قواعد التسوية في القبول للروايات والآثار، و يُعدُّون أول من أسس لهذا العلم؛

1/ المصدر السابق.

الأمر الذي ينقض دعوى سبق الغربي في ابتكار علم المناهج؛ إذ وجدنا أن المحدثين كانوا يلتزمون منهجية البحث العلمي في دراساتهم، قبل ظهور (بيكون) ودوره في صوغ المناهج¹. وهذا لا يعنى أن هذه المناهج كانت تُدرّس في أسسها النظرية كما هو الحال اليوم، فذلك ما لم يكن، بل لم يكن من المسلمين أى التفات لذلك، فالمسلمون كانوا يُخضعون أبحاثهم لمعايير المنهجية العلمية، وكانت أفكارهم مبنية على أسس منهجية، وكان ذلك يظهر في الحقل التطبيقي، إدراكاً منهم أن أى عمل علمي جاد يجب أن يكون كذلك، وكانوا يدركون ذلك، دون حاجة للحديث عن أمر كان شائعاً معروفاً. أما في العصر الحاضر الذي كثرت فيه الأهواء والأغراض الدنيوية، وشاب الفكر الإنساني لوثةً مادية، وهبط مستوى الوعي الإنساني، إلى الحضيض، فإنه لا بدّ من إزاحة الغبار الذي غطى معالم الطريق الصحيح، وأول خطوة في ذلك تنبيه العقل إلى ضرورة السير وفق القواعد المنهجية، لتكون النتائج التي تصدر عنه بعد ذلك ذات بعد علمي موضوعي بحت، وهو ما برع فيه الغربيون في عصرنا هذا. كما ينبغي التنبيه إلى أن ادعاء سبق المنهج عند المحدثين، لا يعنى أن هذه المناهج كانت تحمل ذات الأسماء المعروفة اليوم، فهذا ادعاء غير صحيح؛ إذ كانت عملية التحليل تتم، دون أن يكون لها اسم مفرد، وكانت المقارنة تسمى المعارضة أو المقابلة أو السبر. أما الاستقراء فإن المتأخرين قد عرفوه باسمه الصريح، فكان يقال: فلان من أهل الاستقراء، بخلاف المتقدمين الذين كانوا ربما عبروا عنه بالجمع أو التتبع. وقد قام المحدثون باستخدام مناهج البحث العلمي جميعها في تعاملهم مع نقد السنة النبوية سناً وامتناً ولكن سنقتصر في هذه الدراسة بذكر نماذج تدلل على استخدام المحدثين لأربعة مناهج علمية هي: منهج البحث التحليلي، ومنهج استرداد التاريخ، ومنهج البحث الاستقرائي، ومنهج البحث المقارن مع بيان بعض الأمثلة المؤكدة لما نقول.

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي:

يعرف بالمنهج الذي يلائم المعطيات ذات الطبيعة الكمية التي تلزمها المعالجات الإحصائية لاشتقاق المعاني التي وراءها، وهو من المناهج الخاصة التي تميزت بها الحضارة الإسلامية عن غيرها، أصل له علماء الحديث وحددوا ضوابطه في الرواية والنقل والتوثيق والاسناد، ويهدف إلى تحقيق المرويات سناً وامتناً ويتمتع بقدر كبير من الصدق واليقينية والموضوعية². ويمكن أن نقول أن المنهج الوصفي التحليلي هو قاعدة بناء الحديث النبوي الشريف، حيث شكل منهجاً متميزاً للتفكير العلمي السليم عند المحدثين، لدراسة متن الحديث المتمثل في العلل القادحة في

1/ محمد عبده، الإسلام والنصرانية مع العلم والنظرية، دار المنار، 1373، ص 84.

2/ أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات الكويتية، ط4، 1978م، ص 223.

صحته، وكذلك الشذوذ الذي يؤدي لعدم قبول المرويّات، ومن جهة أخرى دراسة السند من أحوال الرواة وصفاتهم وشروطهم وتقسيماتهم من حيث الضبط والعدالة. كما استخدم في ضبط الأقوال المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم للتأكد من صحتها وقبولها، ورفض الموضوع منها، وكان نتيجة ذلك وضع التصانيف والمجامع للأحاديث النبوية وأشهرها الكتب الستة في الحديث النبوي الشريف¹. وقد استخدم المحدثون هذا المنهج لإثبات النص إلى قائله بواسطة قواعد مناهج المحدثين التي تعتمد على النظر في الإسناد وهم رواة الحديث، كما تعتمد على المتن وهو الألفاظ التي ورد بها الحديث عن من رواه، ومع تعدد السند تعدد حكاية المتن، فالمحدثون في مناهجهم وبواسطة التحليل الوصفي كي يتعرفوا على ثبوت الرواية من عدمها لا بد لهم أن ينقدوا السند والمتن جميعاً، نقداً يثبتون به صحة السند وصحة المتن. ووضعوا شروطاً وضوابط لصحة السند وصحة المتن، ومتى ما تخلف شرط من أي الشروط سواء المتعلقة بالسند أو المتعلقة بالمتن أو أكثر من شرط ردت الرواية ولم تقبل، فنجدهم في نقد الحديث ينظرون إلى ناحيتين هما: أولهما: البحث في الرواية. وثانيهما: البحث في المتن من الناحية العقلية. أولاً: البحث في الرواية: يركز المحدثون في مناهجهم لنقد الرواية على أمرين هما: عدالة الراوي: وهو أمر يعنى بسلوك الراوي وصدقه وأمانته وألا يتصف بما يخرم مروءته وعدله، كما يهتمون بعدم المخالفة والشذوذ، وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً، ولا تعرف المخالفة من الموافقة إلا بمقارنة المتون ومعانيها، وهذا يقتضي النظر في المتن، يقول يحيى بن معين حين سئل عن حاجب: "لا أعرفه وهو صحيح الحديث"². فإن اختلفت العدالة لا تقبل الرواية، ولو كان ما جاء به من الأحاديث صحيحاً وثابتاً، وإذا ثبتت العدالة وصحة الإسناد ووجدوا مشكلة في قبول الحديث ردوه أيضاً، وقالوا: " صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن"³. وقال ابن أبي حاتم: " تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإذا خالفه في الحمرة والصفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره، بتفرد من لم تصح عدالته بروايته والله أعلم"⁴. وقال الخطيب البغدادي: " وإذا روى الثقة المأمون خبراً متصل الإسناد رد بأمور: الأول: أن يخالف موجبات العقول، فيعلم بطلانه، لأن الشرع إنما يرد بمجوزات العقول، وأما بخلاف

1/قضايا المنهجية، مصدر سابق، ص158.

2/ أنظر: الخطيب البغدادي، محمد بن علي أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، 270/8.

3/ ابن كثير، الباحث الحثيث في اختصار علوم الحديث، موقع الوراق، <http://www.alwarraq.com>، 5/1.

4/ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 351/1. موقع يعسوب.

العقول فلا. الثاني: أن يخالف نص الكتاب أو السنة المتواترة، فيعلم أنه لا أصل له أو منسوخ. الثالث: أن يخالف الإجماع فيستدل على أنه منسوخ، أو لا أصل له، لأنه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ وتجمع الأمة على خلافه. الرابع: أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق عمله، فيدل ذلك على أنه لا أصل له، لأنه لا يمكن أن يكون له أصل وينفرد هو بعلمه من بين الخلق العظيم. الخامس: أن ينفرد بما جرت به العادة بأن ينقله أهل التواتر، فلا يقبل لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذه الرواية. وعندما سئل ابن القيم رحمه الله عن هل يمكن معرفة الحديث الموضوع من غير أن ينظر في سنده؟ فأجاب بقوله: "إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بدمه ولحمه وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهديه في ما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه ويشعره للأمة بحيث كان مخالطاً للرسول صلى الله عليه وسلم كواحد من أصحابه"¹. لكل ذلك انطلق المحدثون بواسطة هذا المنهج في التعامل مع الروايات من قاعدة الشك والالتزام، لا من قاعدة اليقين والبراءة، فيقول سعيد همام في ذلك: "فبينما يقرر الإسلام بمبادئه العامة براءة المسلم باعتبارها الحالة الأصلية، فلا يتعلق شيء بذمته إلا بدليل، فإن المسلم لا يكون بريئاً عند المحدث إذا روى حديثاً إلا إذا ثبتت عدالته وتحققت براءته"². ومن ذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يطلب الشهود الذين يشهدون على نسبة قول معين إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وكان علي بن أبي طالب يطلب حلف اليمين من الراوي الذي ينسب رواية لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولذلك كان الأصل عند علماء الجرح والتعديل أن يوثق الراوي، وأن تثبت عدالته وضبطه بعد أن تمتحن رواياته وتختبر، والرواية المجهول لا تقبل روايته عند جمهور العلماء، ولا يعامل على قاعدة أن المسلم ثقة في الأصل، علماً بأن الصحابة كان يختبرون صحابة مثلهم، وعلماء الجرح والتعديل يختبرون رواة بعضهم من كبار التابعين وأتباع التابعين، وهم من القرون المشهود لهم بالخيرية، والغاية من ذلك هو الحكم على صحة الحديث سنداً وممتناً، وقد أكد هذا المعنى جمع من علماء الحديث، من ذلك قول ابن الصلاح: "قولهم هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن، لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذاً أو معللاً"³. ويقول الصنعاني: "وأنه لا تلازم

1/ ابن القيم، شمس الدين أبو عبد الله، المنار المنيف، مصر، مكتبة عاطف، د.ت، ص36.

2/ سعيد همام، الفكر المنهجي عند المحدثين، الدوحة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، سلسلة كتاب

الأمة، العدد(16)، 1987م، ص24.

3/ ابن الصلاح، المقدمة، ص8.

بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى¹. وقال ابن القيم: "إن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بعدة أمور منها: صحة سنده وانتقاء علته، وعدم شذوذه ونكارتته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقة أو شذ عنهم"². ويقسم المنهج التحليلي إلى وصفي تحليلي، وتحليلي تجريبي، ويمكن أن نتعرض لها هنا بشيء من التفصيل لنبين كيف أن المحدثين استخدموها في مناهجهم.

1/ التحليل الوصفي:

كان منهج المحدثين فيما يتعلق بالتحليل الوصفي للنقاد من المتقدمين في تصحيح الأحاديث وتحسينها وتعليلها قائماً على تتبع القرائن والملابسات التي تحيط بها، لا سيما ما يتفرد به الثقة من الأحاديث، أو يزيده في الأسانيد أو المتون على غيره من الثقات، فإن كثيراً من المتأخرين - وبينهم المعاصرين من تصدوا لمهمة التصحيح والتضعيف - يسلكون فيها مسلكاً سهلاً، وهو النظر في أحوال الرواة العامة، للوصول إلى عدالتهم من عدمها، والحكم على الحديث حسب مراتبهم في الجرح والتعديل، فمثلاً؛ يقولون: " هذا إسناد رجاله ثقات والحديث صحيح "3، و " فلان ثقة فحديثه صحيح "، و "فلان صدوق فحديثه حسن، وقد توبع فارتقى إلى الصحيح"، و "فلان ضعيف فحديثه ضعيف، لكنه توبع فارتقى إلى الحسن"4، و "هذا متروك فحديثه متروك"، و " هذا كذاب فحديثه موضوع". وكل هذا (كما ترى) عمل أشبه ما يكون بالقواعد الرياضية، لا يحتاج فيه الباحث إلى حفظ ولا معرفة ولا فهم ولا ممارسة، بل غاية جهده أن ينظر في كتاب (التقريب للحافظ ابن حجر العسقلاني)، ثم يحكم على الحديث حسب مراتب الرواة المبينة فيه. وقد أسفر هذا التباين المنهجي عن نقشي ظاهرة الاعتراض على نقاد الحديث، في كثير من البحوث الحديثية المعاصرة؛ فيصح أحد المتأخرين حديثاً ما وقد أعله النقاد، أو يضعفه وقد صححوه. ومن تتبع كتاب " الأحاديث المختارة " للإمام المقدسي، أو تخريجات الإمام السيوطي، أو

1/الصنعاني، محمد بن اسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأفكار، بيروت، دار الفكر، 234/1.

2/ ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله، الفروسية، مصر، مكتبة عاطف، د.ت، ص64.

3 / د. حمزة الميلباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط2، 1422هـ،

2001، ملتقى أهل الحديث، ص4، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، العلل الواردة في

الأحاديث النبوية، ط1، 1405هـ، 1985م، ت. د. محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، شارع عسير،

ص94، الكفاية في علم الرواية، ص45.

4/ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، تهذيب التهذيب، 2 موقع يعسوب، 159/، وأنظر: المزي،

يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، ط1، 1400هـ، 1980م، ت. د. بشار عواد

معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، 28/298.

تحقيق الشيخ أحمد شاكر لسنن الترمذي أو تحقيقه لمسند الإمام أحمد، أو كتب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، أو الرسائل الجامعية المقدمة من طلبة قسم الحديث، على سبيل المثال، ثم قارن ما صححه أحدهم في كتابه مع كتاب العلل للإمام الدارقطني، أو علل الإمام أبي حاتم، أو سنن الترمذي، أو كتب النقاد عموماً مقارنة علمية؛ يتجلى له هذا التباين المنهجي متجسداً في جملة من الأحاديث، ولا أدعي شمول ذلك كل ما تناوله المتأخرون في كتبهم، وإنما حديثنا عن القدر الذي يخالف فيه المتأخرون المتقدمين عموماً، وعن سر هذا الاختلاف، وذلك لتوعية الباحثين بضرورة معالجة هذه الظاهرة منهجياً، وتسييل الضوء على دقة المحدثين النقاد الأوائل في نقد الأحاديث والآثار، وتبيان دقائق منهجهم في ذلك.

2/ التحليل التجريبي:

وهذا النوع من التحليل يقوم على ملاحظة الظاهرة بعد تغيير عناصرها للوصول إلى الحقيقة العلمية التي تنطوي عليها هذه الظاهرة، حيث إن أهم متغير في الراوي ضبطه لمروياته، وأهم ما يمكن ملاحظته من هذا التغيير هو حال الراوي من الضبط أو الغفلة وهو ما يعرف بالقلب أو التلقين. وغيروا وبدلوا أسانيد بعض الأحاديث فجعلوها لمتون غير متونها الصحيحة، وألقوا متوناً بأسانيد ليست هي أسانيدھا الصحيحة، وهو ما يعرف ب: (القلب)، ثم جعلوا يترقبون ردة الفعل التي تصدر عن الراوي الممتحن، فإن فطن فهو الثابت الحافظ، وإن ذهل ولم ينتبه لها فهو المغفل الذي لا يعتمد عليه. ومن الأمثلة التي تدل على استعمال التحليل التجريبي كأداة للوصول إلى حال الرواة: ما حكاه أبو أحمد بن عدي قال: "سمعت عدة مشايخ يحكون: أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوها متونها وأسانيدھا، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس، إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلما اطمأن المجلس بأهله، انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه. فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يُلقى عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه. فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضى على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم. ثم انتدب رجلاً آخر من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فسأله

عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يُلقَى عليه واحداً بعد آخر، حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه. فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتى أتى على تمام العشرة، فردَّ كل متن إلى إسناده وكل إسناده إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقرَّ له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.¹

قلت هنا يخضع للبخاري فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظاً بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة. وروي عن أبي بكر الكلوذاني قال: "ما رأيت مثل محمد بن إسماعيل كان يأخذ الكتاب من العلم فيطلع عليه اطلاعاً فيحفظ عامة أطراف الأحاديث من مرة واحدة وقد سبق ما حكاه حاشد بن إسماعيل في أيام طلبهم بالبصرة معه وكونه كان يحفظ ما يسمع ولا يكتب"²، وقال أبو الأزهر: "كان بسمرقند أربعمائة محدث فتجمعوا وأحبوا أن يغالطوا محمد بن إسماعيل فأدخلوا إسناده الشام في إسناده العراق وإسناده العراق في إسناده الشام وإسناده الحرم في إسناده اليمن فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلقوا عليه بسقطة"³، وقال غنجان في تاريخه: "سمعت أبا القاسم منصور بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي يقول سمعت أبا محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم يقول سمعت يوسف بن موسى المروزي يقول كنت بالبصرة في جامعها إذ سمعت منادياً ينادي يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري فقاموا إليه وكنت معهم فرأينا رجلاً شاباً ليس في لحيته بياض فصلى خلف الأسطوانة فلما فرغ أهدقوا به وسألوه أن يعقد لهم مجلساً للإملاء فأجابهم إلى ذلك فقام المنادي ثانياً في جامع البصرة فقال يا أهل العلم لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري فسألناه أن يعقد مجلس الإملاء فأجاب بأن يجلس غداً في موضع كذا فلما كان الغد حضر المحدثون والحفاظ والفقهاء والنظارة حتى اجتمع قريب من كذا ألف نفس فجلس أبو عبد الله للإملاء فقال قبل أن يأخذ في الإملاء: "يا أهل البصرة أنا شاب وقد سألتكموني أن أحدثكم وسأحدثكم بأحاديث عن أهل بلدكم تستفيدونها يعني ليست عندكم قال فتعجب الناس من قوله فأخذ في الإملاء فقال حدثنا عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد العتكي ببلدكم قال حدثني أبي عن شعبة عن منصور وغيره عن سالم بن أبي الجعد عن أنس بن مالك أن أعرابياً جاء إلى النبي صلى الله عليه و سلم فقال: "يا رسول الله الرجل يحب القوم

1/الزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، تحقيق، د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، النكت على مقدمة ابن الصلاح، ط1، 1419هـ، 1998م، أضواء السلف، الرياض، ص304/2، وتدريب الراوي، 1/393 وما بعدها.

2/ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل المصدر سابق، 486/1.

3/المصدر نفسه.

ولما يلحق بهم قال: (المرء مع من أحب)¹، الحديث ثم قال هذا ليس عندكم عن منصور إنما هو عندكم عن غير منصور قال يوسف بن موسى فأملى عليهم مجلساً من هذا النسق يقول في كل حديث روى فلان هذا الحديث عندكم كذا فأما من رواية فلان يعني التي يسوقها فليست عندكم².

ومن ذلك أيضاً: ما رواه ابن حبان بسنده عن أحمد بن منصور الرمادي؛ إذ قال: "كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قال: فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم، وأدخل في خلالها ما ليس من حديثه، وقال: أعطه بحضرتنا حتى يقرأ. وكان أبو نعيم إذا قعد في تلك الأيام للتحدث كان أحمد على يمينه ويحيى على يساره، فلما خف المجلس ناولته الورقة، فنظر فيها كلها ثم تأملني، ونظر إليها ثم قال -وأشار إلى أحمد-: أما هذا فآدب من أن يفعل مثل هذا، وأما أنت فلا تفعلن، وليس هذا إلا من عمل هذا، ثم رفس يحيى رفسة رماه إلى أسفل السرير، وقال: عليّ تعمل! فقام إليه يحيى وقبّله، وقال: "جزاك الله عن الإسلام خيراً، مثلك من يُحدّث، إنما أردت أن أجريك"³. ولعل هذه القصة دليل واضح على استخدام المحدثين للتحليل التجريبي، بغية الوصول إلى أحوال الرواة، وقد استخدم فيها التلقين وسيلة لذلك. وهكذا يظهر وبوضوح أن التحليل التجريبي، عنصر مهم من عناصر المنهج التحليلي، المستخدم لدى الأئمة النقاد للوصول إلى الأحكام الصحيحة على الرواة، وقد برع المحدثون في استخدامه، بل وأنشأوا علوماً تساعدهم على إتقانه، علم التلقين، وعلم القلب. وهناك أنواع أخرى من التحليل، كتحليل الوثائق، وتحليل صيغ الأداء والتلقين، وتحليل سلوكيات الراوي، وغيرها مما أعرضنا عنه خشية التطويل، وإنما اقتصرنا على هذين النوعين لتمام التشابه بينهما وبين أنواع التحليل عند علماء المناهج.

ثانياً: المنهج الاستقرائي:

يقوم هذا المنهج على المشاهدات التي توحى بالفروض ثم استنباط النتائج التي يمكن توليدها من تلك الفروض ثم مراجعة تلك النتائج على الواقع، وعندها يمكن قبول الفروض أو رفضها تبعاً لصدق نتائجها على الواقع، وهذا ما يتفق عليه معظم المشتغلين بالبحث العلمي اليوم⁴. ويمكن القول هنا بأن المحدثين في

1/ البخاري، علامة الحب في الله تعالى، برقم (5815). ومسلم، باب البر والصلة والآداب، برقم (2641).

2/ ابن حجر، فتح الباري، 1/487. شرح عمدة القاري، 32/384.

3/ أبو إسحاق الحويني الأثري حجازي محمد شريف، شرح صحيح البخاري، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية

http://www.islamweb.net 11/3

4/ د. زكي نجيب محمود، جابر بن حيان، ود مصطفى لبيب عبد الغني، دراسات في تاريخ العلوم عند العرب، ص58.

مناهجهم أول من استخدم هذا المنهج في نقد الرواية سنداً وامتناً، لمعرفة التواتر والعدالة وعدم الشذوذ، والتعليل، والقطع بثبوت الخبر وظنيته، والغرائب والتفرد، والمتابعة والشاهد من الحديث، والناسخ والمنسوخ، والمبهم والمسلسل، والمعنعن، وغير ذلك مما يقوم على الاستقراء، وتتبع الجزئيات وتوصيفها، ثم يتم الحكم بوجودها نفيًا وإثباتًا، ثم يكون الحكم بالقبول أو الرفض، وبعد الإمام الشافعي أول من وضع قواعد منهج الاستدلال والاستقراء كمنهج متكامل يقوم على دراسة المتن والسند، في كتابه الرسالة، بل إن قواعد الاستقراء والاستنباط ترجع إلى صدر الإسلام الأول طبقها النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، حيث كانوا يكرهون الغريب من الحديث والتفرد والمخالفة، قال أبو داود: "والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً"¹. والمنهج الاستقرائي عند استخدامات المحدثين يهدفون به إلى الكشف عن الشذوذ في المتن المتمثل في الزيادة في المتن، أو القلب، أو الاضطراب، أو التصحيف، أو الإدراج، وانتهج المحدثون في ذلك استقراء جزئيات كل مسألة ثم الحكم عليها بعد ذلك، ونورد هنا بعض الأمثلة التي استخدم فيها المحدثون في مناهجهم للاستقراء، ومن ذلك الآتي:

1/ **الزيادة في المتن:** "وهي أن يروي جماعة متناً واحداً بإسناد واحد، فيزيد بعض الرواة في المتن زيادة لم يذكرها بعض الرواة"². وبالرغم من اختلاف العلماء على هذه الزيادة بين الرفض والقبول، إلا أن ابن الصلاح بحث فيها بنحو يحل كثيراً من الإشكال ويحقق الرأي الواضح وذلك بتقسيمه لها إلى ثلاثة أقسام هي: الأول: أن تخالف الرواية ما رواه الثقات، فحكمها الرد، ومثالها: ما رواه البخاري عن شيخه أبي الوليد هشام بن عبد الملك، قال: حدثني شعبة قال الوليد بن الفيزار، أخبرني قال: سمعت أبا عمرو الشيباني يقول حدثني صاحب هذه الدار وأشار إلى دار عبد الله قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: (الصلاة على وقتها)³. قال ابن حجر: "اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور" الصلاة على وقتها"، قال الدارقطني: فقال: (الصلاة في أول وقتها)⁴، قال الدارقطني: "ما أحسبه

1/ السيوطي، تدریب الراوي، مصدر سابق، 61/1-62.

2/ ابن حجر، فتح الباري، 9/2.

3/ البخاري، مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، برقم (504).

4/ ابن حجر، فتح الباري، 10/2.

حفظه لأنه كبر وتغير حفظه"¹. كذلك رواه الحسن بن علي المعمرى عن أبي موسى محمد بن المثني عن غندر محمد بن جعفر عن شعبة كذلك: (في أول وقتها)²، قال الدارقطني: "تفرد به المعمرى"، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ: "على وقتها"، وأيضاً تفرد عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد به بلفظ (في أول وقتها)، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة³. هكذا تم استقراء الحديث وتتبع جزئياته ورواياته كلها ثم حكم على رواية: "في أول وقتها" بالضعف كما فعل ذلك النووي⁴. الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ولا مخالفة أصلاً لما رواه غيره، فهذه الرواية تقبل، ومثاله: ما رواه جماعة عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات)⁵. وتفرد علي بن مسهر بزيادة (فليرقه)⁶، فهذه الزيادة لا تنافي أصلاً لما رواه غيره وهو المعقول أيضاً ولذلك قبلها جميع المحدثين. الثالث: ما يقع بين هذين النوعين، فله شبه الأول وشبه الثاني أيضاً، مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر رواته، ومثاله: ما رواه أبو مالك الأشجعي عن ربي عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (... وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً... الحديث)⁷، انفرد أبو مالك بزيادة تربتها عن سائر الرواة⁸. ووجه تردد هذا النوع بين النوعين أنه يشبه الأول، إن ما رواه الجماعة عام لشموله جميع أجزاء الأرض، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص بالتراب، وفي ذلك مغايرة في الصفة، ونوع مخالفة يختلف فيها الحكم، ويشبه النوع الثاني أنه لا منافاة بينهما لأن التربة من الأرض، ولم يصرح ابن الصلاح بحكم النوع الأخير المتوسط بين النوعين، وقد اختلف فيه العلماء، فقبله مالك والشافعي لعدم المنافاة بينهما، ولم يقبله أبو حنيفة ومن وافقه لأن الزيادة لما كانت تقتضي تغييراً للحكم فقد أصبحت من قبيل الزيادة المعارضة فلا تكون مقبولة، لذلك جوز الأحناف التيمم بكل ما كان من جنس الأرض كالصخر والحصى ولم يقيدوه بأن يكون تراباً، وخص الشافعية أن يكون التيمم بالتراب فقط عملاً برواية وتربتها"⁹. وتضح من هذا النوع أن الزيادة التي تدخل في دائرة الشذوذ هي الزيادة المنافية والمخالفة فقط ليست كل الزيادات.

1/المصدر نفسه.

2/ الدر قطني ، في السنن، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح، 246/1.

3/ ابن حجر، فتح الباري، 10/2.

4/ النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، المجموع شرح المذهب، المكتبة السلفية، 1984م، 51/3.

5/ البخاري، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، (172)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، (279).

6/ مسلم، باب حكم ولوغ الكلب، برقم (674)، والنسائي، سؤر الكلب وإراقة ما في الإناء الذي ولغ فيه، برقم (65).

7/ مسلم، المساجد، (522)،

8/ السيوطي، تدريب الراوي، 247/1.

9/ المصدر السابق، وانظر: د. نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 424-427.

2/ **القلب في المتن:** والقلب يعرف في اللغة بصرف الشيء عن وجهه، وفي الاصطلاح: هو أن توضع لفظة محل لفظة من متن الحديث¹، ومثال ذلك: ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله...)،² وقد جاء فيه: "ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله"، هنا جعل أحد الرواة لفظة "يمينه" مكان لفظة "شماله"، والصحيح: "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"³، كما رواه البخاري وغيره من طرق عدة. ومن أمثلة القلب أيضاً: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه)⁴، قال ابن القيم: "إن حديث أبي هريرة مما انقلب على بعض الرواة منته وأصله: "وليضع ركبتيه قبل يديه"⁵، ويحكم على بالضعف على المتن الذي اكتشف فيه هذا القلب لأنه ناشئ عن اختلال ضبط الراوي للحديث حتى أحاله عن وجهه⁶.

3/ **الاضطراب في المتن:** في اللغة الاضطراب يعني ضرب بعضه بعضاً، واضطرب الأمر بمعنى اختل الأمر، وفي الاصطلاح: رواية الحديث على أوجه مختلفة متساوية في القوة، لا مرجح بينها ولا يمكن الجمع⁷. وهناك شرطان يتحقق بهما الاضطراب: أولهما: أن تكون الروايات المختلفة متساوية في القوة بحيث لا يمكن الترجيح بينهما، فإن ترجح شيء منها فالحكم للراجح، ويكون محفوظاً أو معروفاً، ويقابله الشاذ أو المنكر. وثانيهما: أن لا يمكن التوفيق بينهما، فإن أمكن إزالة الاختلاف بوجه صحيح زال الاضطراب. والاضطراب موجب لضعف الحديث لإشعاره بعدم ضبط الراوي⁸. ومثاله حديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "إن أمتي ماتت وعليها صوم، أفأصوم عنها؟ فقال: (أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضيه؟)، قال: نعم، قال: (فدين الله أحق أن تقضيه)⁹، فهذا الحديث اختلف الأعمش في إسناده ومنته، وإليك أوجه الاختلاف فيه:

1/ ابن الصلاح، المقدمة، ص216، وابن كثير، اختصار علوم الحديث، ص87، والسيوطي، تدريب الراوي، 1/292.

2/ مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، (1031).

3/ البخاري بالفتح، كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين، (1423).

4/ المجموع، 3/421.

5/ زاد المعاد، 1/57، وتهذيبه لسنن أبي داود، 1/399.

6/ محمد أبو الليث الخير أبادي، المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (13)، 1419هـ، 1998م، ص18-19.

7/ السيوطي، التدريب، 1/262، وابن الصلاح، المقدمة، ص204.

8/ ابن الصلاح، مصدر سابق، ص205.

9/ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 9 ت: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، مؤسسة القرطبة، موقع مكتبة المدينة الرقمية، <http://www.raqamiya.org> /26.

- 1/ رواه جماعة عن الأعمش بإسناده عن ابن عباس، قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: "إن أختي ماتت وعليها صوم..."¹.
- 2/ يقول بعضهم في هذا الحديث عن ابن عباس إن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: إنه كان على أمها صوم شهر، فأقضيه عنها؟².
- 3/ وروى مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباسان سعيد بن عباد استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "إن أمتي ماتت وعليها نذر، ولم تقضه؟"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أقضه عنها)³.

4/ وفي رواية أخرى لمالك عن ابن عباس: أن سعداً قال: "يا رسول الله أينفع أمتي أن أتصدق عنها وقد ماتت؟"، قال: "(نعم)، قال: "فما تأمرني؟"، قال: (أسق الماء)⁴. فهذه الروايات كما هو متتبع مشاهد فكلها عن ابن عباس وكل واحدة منها تختلف عن الأخرى، و لجل هذه الاختلافات قال ابن عبد البر: "إن هذا الحديث مضطرب"⁵. إلا أن ابن حجر لم يرتض أمر الاضطراب فيها⁶. في الوقت الذي اشترط فيه المحدثين في حالة الاضطراب عدم إمكانية الترجيح مع عدم إمكانية التوفيق بينها شرطان خياليان؛ لذلك اقترح الدكتور مسفر غرم الله الدميني استبدال صعوبة الترجيح بعدم إمكانية الترجيح، وزاد محمد أبو الليث آبادي صعوبة التوفيق، ويمكن أن تضرب عشرات الأمثلة، ونجد من العلماء من يرجح إحدى الروايات على الأخرى، أو يوفق بينها، فيخالفه غيره فيرجح الأخرى، أو لا يسلم بالتوفيق، ومن هنا تتحقق الصعوبة⁷.

4/ التصحيف: في اللغة يعني تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد، وفي اصطلاح المحدثين يراد به تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة إلى غيرها⁸. ومنشأ ذلك زلة قلم المحدث، أو خطأ في السمع كما قال البيهقي: "وقد يزل القلم، ويخطيء السمع"⁹، وإذا كان صدور التصحيف عن المحدث نادراً لا يعاب به، و لا يطعن فيه بسببه، ولكن إذا كثر منه دل ذلك على ضعفه، لأنه ليس من أهل هذا الشأن، وبناءً

1/ المصدر نفسه، وابن حجر، الفتح، 4/195.

2/ أبوداود، كتاب الإيمان والنذور، باب في من مات وعليه صيام، (3310).

3/ البخاري، الإيمان والنذور، (6699)، ومسلم، النذور، (11). مالك، باب النذور، (1).

4/ ابن عبد البر، التمهيد، 9/24، الزرقاني، 3/56، الشوكاني، نيل الأوطار، 8/264.

5/ ابن عبد البر، المصدر السابق، 9/27.

6/ ابن حجر، الفتح، كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، في شرح الحديث، 4/65.

7/ محمد أبو الليث الخير آبادي، مرجع سابق، ص 20.

8/ د. نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 444.

9/ البيهقي، معرفة السنن والآثار، 1/56.

عليه يرد الحديث الذي وقع فيه التصحيف- وإن كان أصله صحيحاً فيرجع إلى ما هو صحيح، ومن أمثلته: روى أحمد عن شيخه إسحاق بن عيسى ثنا ابن لهيعة قال: "كتب إلي موسى بن عقبة يخبرني عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم في المسجد"¹. فكلمة "احتجم" تصحفت على ابن لهيعة، وإنما هي بالراء "احتجر في المسجد حجرة"². كما رواه أحمد عن مكّي ثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت، ورواه أحمد عن عفان، والبخاري عن عبد الأعلى بن حماد، ومسلم عن محمد بن حاتم ثنا بهز، ثلاثتهم عن وهيب، ثنا موسى بن عقبة، قال: سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت: "أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصير..."³. والأمثلة على ذلك كثيرة في بقية أقسام هذا الجانب من المنهج الاستقرائي ولكن نكتفي بهذا القدر من تتبع الأحاديث واستقراء المتن والسند للكشف عن قبول الرواية أو ردها، ونهدف إلى استخدامات المحدثين لهذا المنهج في الكشف عن العلة في متن الحديث والتي تعني في اللغة المرض، وفي مصطلح المحدثين تطلق على السبب الغامض الذي يقدر في صحة الحديث ورفضه، ثم يحكم عليه بالضعف أو الصحة، ويتم ذلك بعدة وجوه منها:

أ- مخالفة الحديث للقرآن الكريم: من استخدامات هذا المنهج إذا خالف الحديث القرآن الكريم، فذلك علة كافية لرد الحديث وعدم قبوله، ولقد رد بها الصحابة رضوان الله عليهم الأحاديث، ومن ذلك: سمعت السيدة عائشة رضي الله عنها الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (ليس أحد يحاسب إلا هلك، فقالت يا رسول الله جعلني الله فداك؛ أليس يقول الله عزوجل: {فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الإنشاق: 7-8]، فقال: (إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك)⁴. وردت عدد من الأحاديث؛ من ذلك حديث البخاري في "صحيحه" أيضاً: "حدثني عثمان، حدثني عبدة عن هشام عن أبيه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: وقف النبي صلى الله عليه وسلم على قليب بدر، فقال: "هل وجدتم ما وعد ركم حقاً؟" ثم قال: "إنهم الآن يسمعون ما أقول"، فذكر لعائشة، فقالت: إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إنهم الآن ليعلمون أن الذي كنت أقول لهم هو الحق"، ثم قرأت: {إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى}، حتى قرأت الآية، انتهى من صحيح البخاري. وقد رأيتُه أخرج عن صحابييين جليلين، هما: ابن عمر، وأبو طلحة، تصريح النبي صلى

1/ أحمد في المسند، حديث أبي ذر رضي الله عنه، برقم (21648).

2/ مسلم بن الحجاج، التمييز، ص 23، تدريب الراوي، 193/2، مقدمة ابن الصلاح، ص 164.

3/ البخاري، كتاب العلم، باب ما يكره من كثرة السؤال، برقم (6860)، ومسلم، باب استحباب صلاة الناقل في بيته، برقم (1862)، ومسند أحمد، حديث أبي ذر رضي الله عنه، برقم (21622).

4/ البخاري، كتاب العلم، باب، برقم (35، 103)، ومسلم، كتاب الجنة، باب، برقم (79-80).

الله عليه وسلم بأن أولئك الموتى يسمعون ما يقول لهم، وردّ عائشة لرواية ابن عمر بما فهمت من القرآن ذلك لأنه ناقض الآية المذكورة. ومن ذلك أيضاً: حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها طلقها آخر تطليقة ولم يجعل لها صلى الله عليه وسلم "نفقة ولا سكنى"¹، فرده عمر بن الخطاب وقال: "لا ندع كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت"². حيث أشار إلى الآية: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ} [الطلاق:1]، وبناءً على هذه القاعدة رد المحدثون العديد من الأحاديث على الرغم من صحة أسانيدها.

ب- مخالفة الحديث لحديث آخر معمول به: كذلك استخدم المحدثون منهج الاستقراء في رد الأحاديث التي تتعارض مع الحديث الصحيح ومن أمثلة ذلك: ما رواه مسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "قضى بيمين وشاهد"³، وأخذ به مالك والشافعي وأحمد، ورفضه الأحناف بالحديث الذي رواه البخاري عن الأشعث عن ابن قيس قال: "كنت بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (شاهداك أو يمينه)"⁴، وروى نحو هذه القصة وائل بن حجر رضي الله عنه، وزاد فيها: "ليس لك منه إلا ذلك"⁵، وغير ذلك من الأحاديث الذي ردها المحدثون لمخالفتها لأحاديث أخرى صحيحة.

ج- مخالفة الحديث للعقل السليم: ومن طرق الاستقراء في مناهج المحدثين مخالفة الأحاديث للعقل السليم، استخدمه المحدثون في رد العديد من الأحاديث؛ من ذلك: حدثنا عبد الرزاق بن همام أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال سمعت أبا هريرة - رضى الله عنه - يقص يقول في قصصه من أدركه الفجر جنباً فلا يصم. فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث - لأبيه - فأنكر ذلك. فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة - رضى الله عنهما - فسألتهما عبد الرحمن عن ذلك - قال - فكلتاها قالت كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم - قال - فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن. فقال مروان عزم عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول - قال - فجئنا أبا هريرة وأبو بكر حاضر ذلك كله - قال - فذكر له عبد الرحمن فقال أبو هريرة أهما قالتاه لك قال

1/ ابن حجر، الفتح، 9/459. وأبوداود، في نفقة المبتوتة، برقم(2290)، مسند أحمد، حديث فاطمة بنت قيس، برقم(27145).

2/ الترمذي، في السنن، المطلقة ثلاث، برقم(1180).

3/ مسلم في الصحيح، باب القضاء باليمين والشاهد، برقم(4569). و الترمذي، الأحكام، ماجاء في اليمين مع الشاهد، برقم(1343،1344) وقال حسن غريب، الحديث رواه الترمذي، وسعد بن عباد وجابر.

4/ ابن حجر، فتح الباري، 5/283.

5/ مسلم، كتاب الأيمان، باب وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة، برقم(375). ابن حجر، فتح الباري، 5/283.

نعم. قال هما أعلم. ثم رد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس فقال أبو هريرة سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي -صلى الله عليه وسلم- . قال فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك. قلت لعبد الملك أقالنا في رمضان قال كذلك كان يصبح جنباً من غير حلم ثم يصوم¹. ومن ذلك أيضاً ما رواه أبو داود، قال: كتب إلي حسين بن حريث المروزي حدثنا الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء رجل إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال إن امرأتي لا تمنع يد لامس. قال: (غريها). قال أخاف أن تتبعها نفسى. قال:(فاستمتع بها)². رد الإمام أحمد هذا الحديث واعتبره لا أصل له، لأنه من المستبعد عقلاً أن يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بإمساك زوجته الفاجرة، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات³. وهناك عدد من الأحاديث التي ردها العلماء لأنها تخالف العقل السليم ونكتفي منها بهذا القدر.

د- مخالفته للحس: كما رد المحدثون عدد من الأحاديث عندما توبعت وتم تطبيق منهج الاستقراء عليها ووجدت أنها تخالف الحس؛ ومن ذلك: حديث أبي يعلى قال حدثنا داود بن رشيد حدثنا بقية عن معاوية بن يحيى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله . صلى الله عليه و سلم . : (من حدث حديثاً فعضس عنده فهو حق)⁴، قال حسين سليم أسد : إسناده ضعيف، حسنه النووي، وحكم عليه بالنكارة البيهقي، وقال بعض العلماء هذا حديث باطل وغن كان سنده كالشمس⁵. وقال ابن القيم: " وهذا وإن صحح بعض الناس سنده فالحس يشهد بوضعه، لأننا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق"⁶.

هـ- المجازفة في الثواب أو العقاب على عمل صغير: كما استخدم المحدثون منهج الاستقراء في رد العديد من الروايات التي اشتملت على المجازفة في الثواب على عمل صغير، وفي العقاب على ذنب حقير، وبالإستقراء والنظر إلى أسانيد هذه الروايات لا يحتاج الحكم عليها بالوضع، ومن أمثلته: حديث عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من صلى الضحى يوم الجمعة

1/مسلم في الصحيح، كتاب الصيام، باب صحة صيام من أصبح جنب، برقم(2645).

2/ أبوداود، كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم تلد من النساء، برقم(2051)، والنسائي، النكاح، باب تحريم الزانية، برقم(5340).

3/ ابن الجوزي، الموضوعات الكبرى، 2/272.

4/ أبو يعلى، عن أبي هريرة، برقم(6352)،

5/ السخاوي، المقاصد الحسنة، ص1111، والعجلوني، كشف الخفاء، 1/246.

6/ ابن القيم، المنار المنيف، ص52.

أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة بالحمد عشر مرات، وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات، وقل أعوذ برب الناس عشر مرات، وقل هو الله أحد عشر مرات، وقل يا أيها الكافرون عشر مرات، وآية الكرسي عشر مرات، يقرأها في كل ركعة، فإذا صلى الأربع ركعات فتشهد ثم سلم ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم سبعين مرة، ثم يقول أستغفر الله الذي لا إله إلا هو غافر الذنوب وأتوب إليه سبعين مرة، فمن صلى هذه الصلاة وقال هذا القول على - أوصف - [ما وصف] دفع الله عنه شر الليل والنهار وشر أهل السماء وشر أهل الأرض وشر الإنس وشر كل سلطان جائر وشيطان مارد، والذي بعثني بالحق لو كان عاقا لوالديه لزرقه برهما وغفر له، ويقضى له سبعين حاجة من حوائج الآخرة، وسبعين حاجة من حوائج الدنيا. وذكر من هذا الجنس ثوابا طويلا لا يضيع الزمان بذكره. إلا أن قال: والذي بعثني بالحق إن له من الثواب ككتاب إبراهيم وموسى ويحيى وعيسى، ولا يقطع له طريق ولا يعرف له متاع¹. قال ابن الجوزي: "وهذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا شك، فلا بارك الله فيمن وضعه، فما أبرد هذا الوضع وما أسمجه، وكيف يحسن أن يقال من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى، وفيه مجاهيل أحدهم قد عمله". هذه من المجازفات التي لا يمكن قبولها، ولا تصديقها، وليس من المعقول أن تعدل صلاة رجل عمل أولئك الأنبياء، ولذلك رد ابن الجوزي هذه الرواية وحكم عليها بالوضع، وسأل مستغرباً: " وكيف يحسن أن يقال: من صلى ركعتين فله ثواب موسى وعيسى"².

و- **ركاكة المعنى**: ومن منهج الاستقراء أيضاً مما استخدمه المحدثون في مناهجهم لكشف العلة والشذوذ عن الحديث سنداً وممتناً، وردوا به أحاديث كثيرة؛ ركاكة المعنى، ومن أمثال هذه الأحاديث: وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا أبردتم إلي بريدنا فابعثوه حسن الوجه حسن الاسم)³. و رواه البزار والطبراني في الأوسط وفي إسناد الطبراني عمر بن راشد وثقه العجلي وضعفه جمهور الأئمة وبقية رجاله ثقات وطرق البزار ضعيفة، وذكره ابن القيم تحت قاعدة: " وكل حديث فيه

1/ ابن الجوزي، الموضوعات، 2/112.

2/ المصدر نفسه.

3/ الهيتمي، مجمع الزوائد، باب ماجاء الأسماء وما جاء في الأسماء الحسنة، (12830).

ذكر حسان الوجه، أو الثناء عليهم، أو الأمر بالنظر إليهم، أو التماس الحوائج عنهم، أو أن النار لا تمسهم، فكذب مختلق، وإثم مفترى¹. ويتبين من الأمثلة آنفة الذكر أن المحدثين في مناهجهم لم يألوا جهداً في معالجة السنة النبوية سنداً وممتناً، بنحو منهج متكامل استخدموا من خلاله كل مناهج البحث الحديثة ليطبّقوها على المرويات تثبيتاً لصحتها، ورداً ورفضاً لسقيمها، وبياناً للشذوذ والعلة فيها وذلك كله زوداً ودفاعاً عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وصوناً لها من الدس والدخيل فيها.

ثالثاً: المنهج الإستردادي للتاريخ:

نشأ منهج استرداد التاريخ في محيط حملة الشرع من المحدثين والفقهاء، حسب تصنيف العلوم منذ الكندي مروراً بابن سينا وابن عبد البر وابن بدرون وإخوان الصفاء وانتهاءً بابن خلدون، حسب استعراض روزنتال². وعرف هذا المنهج مع علماء الحديث، يقول مرغليوث: "تفرعت دراسة التاريخ من دراسة الحديث ثم صار الحديث فرعاً متميزاً تدريجياً وصار الإخباري غير المحدث"³. وهذا الادعاء لمرغليوث نفس ما قال به روزنتال؛ غير أن الثابت أن ملاذ مناهج المحدثين هي ملاذ منهج الاسترداد التاريخي، فالكافيجي والسخاوي يقرران بوضوح أن صفات المؤرخ التي يجب أن تتوافر فيه هي نفس صفات المحدث، التي تتمثل في العدالة مع الضبط التام الناشئ عن مزيد الإتيان والتحري، قال الخطيب البغدادي: "و يجمعون يعني أهل الحديث أيضاً ما روي من سلف المسلمين من أخبار الأمم المتقدمين وأقاصيص الأنبياء وسيرهم ... والذي نستحبه ألا يتعرض لجمع شيء من ذلك حتى يفرغ من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"⁴. وهذا دليل على أن منهج استرداد التاريخ ومصطلح الحديث وعلمه كانا شيئاً واحداً يتناوله المحدث، وجميع الأعلام الذين استعرضهم المستشرقون إن لم يكونوا محدثين جهابذة؛ يعدون نماذج واضحة لأئمة الحديث في تلك العصور أمثال: محمد بن إسحاق، والطبري، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن الجوزي، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي، وفي هذا يقول السخاوي: "فائدتان: الأولى: قال العز بن جماعة: مما يشكل ويحتاج إليه معرفة التفرقة بين علم التاريخ وعلم الطبقات، ومعرفة الافتراق بين موضوعهما وغايتهما، قال: والحق عندي بحسبان الذات يرجعان إلى شيء واحد، وبحسب

1/ ابن القيم، المنار المنيف، ص 93.

2/ فرانس روزنتال، علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلي، ص 46.

3/ مرغليوث، دراسات عن المؤرخين العرب، ترجمة حسين نصار، ص 29.

4/ الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، 1403، 301/2.

الاعتبار يتحقق ما بينهما للتقارير، حتى قال: بينهما عموم وخصوص وجهي فيجتمعان في التعريف بالرواية وينفرد التاريخ بالحوادث والطبقات¹. فأوجدت كما معرفياً وتطوراً علمياً شهدته الحضارة الإسلامية في كل فروع العلوم والمعارف، وكان المحدثون موضوعيين لحد بعيد حين اعتبروا منهج استرداد التاريخ حيزهم الذي لا يباريهم فيه أحد، لأنهم هم الذين وضعوا مناهج البحث العلمي فيه، بل هم الذين أرخوا وجمعوا مادة التاريخ لغيرهم، ومهما حاول المستشرقون أن يفرقوا بين الخبر والأثر والحديث، إلا أنها تظل مصطلحات حديثة متداولة في مناهج المحدثين، ومصطلح الخبر يؤكد على أن علم الحديث هو العلم الذي ترعرع منه علم التاريخ، وأن التمييز بين الإخباري والمحدث منشؤه أن الإخباري كان قليل الاعتداد بالإسناد في روايته للأخبار، ولم تتصرف همته لجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. وذلك كله أكد للعلماء أن منهج استرداد التاريخ هو ميدان من ميادين مناهج المحدثين، ومنهج النقد فيه هو نفسه منهج النقد عند المحدثين، ويمكن القول هنا بأن منهج النقد التاريخي الذي نباهي به العالمين، ونفاخر به على الغربيين في نقد التاريخ هو منهج النقد عند المحدثين، وقد جاء منهج النقد عند الغربيين ليركز على دراسة الوثيقة أو الكتاب من حيث التحليل الباطني لاستخراج كل الدلائل التي تعرفنا بالمؤلف وعصره². وبناءً على ذلك فقد يضطر المنهج الغربي إلى الفرض والتخمين لمعرفة الأصول والمصادر القديمة، في حين أن منهج استرداد التاريخ في الرواية الإسلامية يذكر الأسانيد التي تكشف عن مصدر الخبر؛ مع التأكيد من الاتصال بين الرواة الناقلين للخبر عبر العصور خوفاً من وقوع الانقطاع الزمني وهو ما يولد الشك في صحة الرواية³. وقد استخدم المحدثون منهج استرداد التاريخ في رد العديد من الروايات التي تخالف التاريخ الثابت ثبوتاً صحيحاً ومن هذه الأحاديث ما يأتي: روى الحاكم عن بريدة قال: "أوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء"⁴. هذا الحديث يخالف التاريخ الثابت لأن فرضية الصلاة كانت ليلة الإسراء والمعراج في العام الثاني عشر من البعثة النبوية، فكيف أوحى إلى النبي يوم الاثنين، وصلى علي يوم الثلاثاء؟ وربما يكون الحديث الصحيح ما رواه الحاكم عن أنس أنه قال: "نُبئ النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين، و أسلم علي يوم الثلاثاء"⁵. ومن ذلك أيضاً: حديث عكرمة قال: حدثنا أبو زميل حدثني ابن عباس قال: "كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه فقال للنبي -صلى الله عليه وسلم- يا نبي الله ثلاث أعطينهن قال: " نعم ". قال عندي أحسن

1/ السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، تحقيق محمد الخشت، ص63.

2/ انجلو وسينيوس، النقد التاريخي، ص 536.

3/ د. عثمان دوافي، منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي، ص 174.

4/ الترمذي، كتاب المناقب، برقم (25)، والحاكم، في المستدرک، 112/3. وسكت عليه الحاكم والذهبي.

5/ الحاكم، المستدرک، 112/3.

العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها؟ قال: " نعم " قال ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك. قال: " نعم " . قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال « نعم » . قال أبو زُمَيْل ولولا أنه طلب ذلك من النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- ما أعطاه ذلك لأنه لم يكن يسئلاً شيئاً إلا قال: "نعم"¹. رد العلماء هذا الحديث بسبب مخالفته للتاريخ لأن أبا سفيان أسلم بعد الفتح سنة 8هـ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمن طويل سنة 6هـ، أو سنة 7هـ، وكانت في الحبشة وأمهرها النجاشي، ولذلك قال فيه ابن حزم: " موضوع لا شك في وضعه"². والأدلة على استخدام المحدثين لمنهج استرداد التاريخ في قبول الرواية وردها كثيرة، ونكتفي بهذا القدر من النماذج بسبب طبيعة البحث.

1/ مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي سفيان، برقم(6565).
2/ النووي، شرح مسلم، 63/1، وخليفة، التاريخ، 46/1، والصنعاني، توضيح الأفكار، 192/1-130.

النتائج والتوصيات

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث تتمثل في الآتي:

أ- رغم تنوع مناهج المحدثين واختلاف أساليبهم وطرقهم، إلا أنهم اتفقوا على مبادئ ومناهج لم يحدوا عنها، ورغم أنهم لم يدونوا تلك المناهج أو يسطروها في كتبهم، إلا أنهم ورثوها عملياً لطلابهم ومن أتى بعدهم. وهذا ما يدعونا أن نوقن بوجود المنهجية العلمية في أبحاثهم.

ب- كان لعلماء المسلمين وخاصة المحدثين منهم فضل السبق والريادة في تأسيس المناهج العلمية في البحث، وفي تطبيقاتها في المجالات المعرفية المختلفة مع التناسب بين المنهج والمجال المعرفي المستخدم فيه، ومع مراعاة حدود العقل وإمكانياته، وفق قواعد سهلة وبسيطة ومفيدة.

ج- من خلال الدراسة والبحث الدقيق تأكد استخدام المحدثين في مناهجهم للتعامل مع الحديث النبوي لمناهج البحث الأكثر شيوعاً والمتمثلة في منهج استرداد التاريخ، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي أو المقارن، والمنهج التجريبي، في شتى أنواع العلوم الحديثية.

د- علماء المسلمين من المحدثين هم من وضع قواعد البحث العلمي التي يعتمد عليها في نقد الرواية، وقواعد التصنيف للرواة، وهم من وضع قواعد التسوية في القبول للروايات والآثار، و يُعدُّون أولَ من أسس لهذا العلم؛ الأمر الذي ينقض دعوى السبق الغربي في ابتكار علم المناهج؛ إذ وجدنا أن المحدثين كانوا يلتزمون منهجية البحث العلمي في دراساتهم، قبل ظهور (بيكون) ودوره في صوغ المناهج.

أما التوصيات التي يراها الباحث تتمثل فيما يلي:

1/ ما زالت المنهجية في إطار العلوم الحديثية وتطبيقاتها في مناهج البحث العلمي الحديث تحتاج لمزيد من البحث والدراسة في شتى مجالات البحث العلمي وفروع المعرفة.

2/ من الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التقصي والاستقراء في مجال تطبيق مناهج المحدثين في التعامل مع الرواية كيفية إمكانية تطبيقها على المنهج التجريبي والذي كان لعلماء الحديث سبق الريادة فيه.

3/ لابد من الاهتمام بالتركيز في أبحاثنا على إبراز ملامح المنهجية ومعالمها، وفق الأطر المنهجية الحديثة.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

- (1) د. يوسف السويدي، كتاب الإسلام والعلم التجريبي، الكويت، 1400، نقلاً عن قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية.
- (2) ابن القيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله، الفروسية، مصر، مكتبة عاطف، د.ت.
- (3) ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، بدون، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- (4) ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.
- (5) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الكتاب العربي . بيروت.
- (6) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، مقدمة ابن الصلاح، ط1، 1984م، مكتبة الفارابي.
- (7) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات الكويتية، ط1978، 4م.
- (8) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق : د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض ، 1403.
- (9) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، الطبعة الثالثة ، 1407 - 1987، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت.
- (10) الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، سنن الترمذي، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون، بدون، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- (11) د. عبد الجواد بكر، منهج البحث المقارن، بحوث ودراسات، ط1، دار الوفاء، الاسكندرية، 2003.
- (12) د. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، مطبعة خالد حسن الطرابيشي، ط2، جدة ، 1395هـ، 1975م.
- (13) سعيد همام، الفكر المنهجي عند المحدثين، الدوحة، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، سلسلة كتاب الأمة، العدد(16)، 1987م.
- (14) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأفكار، بيروت، دار الفكر.

- (15) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، 1963 م.
- (16) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
- (17) محمد أبو الليث الخير آبادي، المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد (13)، 1419هـ، 1998م.
- (18) محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط2، 1406هـ، دار الفكر - دمشق.
- (19) محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، ط1، دار صادر - بيروت.
- (20) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط.
- (21) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، بدون، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة. بيروت.
- (22) النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، سنن النسائي الكبرى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الطبعة الأولى، 1411 - 1991، دار الكتب العلمية - بيروت.
- (23) نصر محمد عارف، قضايا إشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1986م. Quran.center1@hotmail.com
- (24) محمد الأمين بلة الأمين الحاج - أستاذ مساعد بجامعة الجزيرة - معهد إسلام المعرفة.